

المطوع الاجنب عنه وانه لا بد من في الاستحجار ويجب فيما عدا ذلك عليه ان استطاع وليس لمطالع الخ قد مر الكلام في ذلك من النهاية وفي التكرير للمطالع الرابع نعت بـ **قوله** ولا يخفى عن معنوي الخ اي خلافه وقوله لا بد منه لعدم احتياجه الى نية ويجلاد الميت فيجوز للورث والاجنبي الثلث عنه بغير اذنه كوفادينه وليس هو من الميتة كما مر **قوله** ولا يصح التطلع عنه كما في ثم الايضاح اي لان علان نعتا للميت محالفاً منه للايضاح ولما يأتى عن التفرغ والمخ وغيرهما ولعل وجهه انه عبادة بدنية وهي لا تجوز للنبية فيها عن عتي وان جازت النبية فيها عن الميت في بعض المقود لوجود النفس فيه وانما جازته الا انه عنه في الفهم للنفس على جوازها فيه والمضروحة والانس ولا ضرورة اليها في المقود عتده ويؤخر في بيته وبين الميت بجوار التصدق عنه دون ما كما يفهم من كلام التفتة في الشرك في الاضحية **قوله** وقال في المفتح وحاشية الايضاح الى قوله في نقل هو ايضاً في غيرهما من الميت كالروض والارصاد وغيرهما **قوله** لاقى فرض قوله الاكامل بل مر عن الادعي انه لا يوجد التطوع الاكامل لانه يقع فرض كفاية والصبي والعزيم من أهله **قوله** قال في التفتة اي قبيل باب المواقيت **قوله** لو مات اجير عين الى قوله من اجير المتخل عباتها بعد قوله ويحط ما يخص عمله قال بعضهم من المسماة وقال بعضهم من اجرة المثل والذي يحه الاوله احذاه مما ياتي قبيل النكاح نزلت شيخنا جزم بالاول اي في الاسا **قوله** ويباني في الاجارة الخ هذا من تمام عبارة التفتة الا انه زاد بعد عتته ما نضمه وهو **قوله** وما لم يجعله فلا تصح على الاول اي الوقوف عند الغير اكثر لانه لا يقبل النيابة

قوله

بلح

لأنه